أساسها تقديم الضمانات، كونها غير مستعدة للقبول بموافقة سريعة للكونغرس على مبالغ طائلة من دون أي مقابل. وأضافت، ان للرئيس بوش «موقفاً صامداً» من قضية المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، وانه يرغب في ان تجمّد الحكومة الاسرائيلية بناء هذه المستوطنات وتوسيعها. وهو، فوق ذلك كله، منزعج من تجاهل تل ـ أبيب لنداءاته المتكرّرة (**الحياة**، لندن، ٨/٩/١٩٩١).

وبالفعل، فقد أشار مسؤولون اميركيون الى ان الرئيس بوش يعتقد بأن شامير لا يأخذ برأيه؛ ويعتبر ان في استطاعته الحصول على ما يريد من مساعدات اميركية، وضمانات قروض، مع رفض تجميد بناء المستوطنات، والتمسّك بمؤتمر سلام يرتكز على الشروط الاسرائيلية (**نيويورك تايمز**، ٦ ـ ٧/٩/١٩٩١). وبما ان بوش راغب في تحقيق تقدّم في عملية السلام، ويعرف جيداً ان الحكومة الاسرائيلية غير راغبة في ان تلعب بلاده «سياسة متوازنة» في المنطقة بغية التوصّل الى حل، فقد ذكرت أوساط دبلوماسية مطلعة، ان نقل المواجهة مع اسرائيل ومؤيديها الى الساحة العلنية في واشنطن، هو بمثابة قرار، من جانب الرئيس الاميركي، بنقل معركة السلام في المنطقة الى مبنى الكابتول في العاصمة الاميركية (**الغارديان ويكلي**، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ١ و٢٠).

هذا، على الاقل، ما كان واضحاً في الرسالة التي أبلغها الرئيس الاميركي الى الكونغرس، ومفادها انه اذا لم يرجىء خطة تزويد اسرائيل بضمانات حكومية لقروض اسكان قيمتها عشرة مليارات دولار، «فان النتيجة قد تكون ضياع عملية السلام» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/٩/١٩٩١). أكثر من ذلك، هدّد بوش باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي قانون تصدره السلطة الاشتراعية في هذا الشأن، وأكّد عزمه على التمسّك بموقفه، وحمل، في شكل غير مباشر، على اللوبي الاسرائيلي، عندما قال انه يواجه في الكونغرس قوى سياسية نافذة، ومجموعات قوية وفعّالة، مشيراً الى تدفّق أكثر من ألف شخصية يهودية أميركية الى واشنطن للضغط على أعضاء الكونغرس، من أجل تجاهل طلب الرئيس الاميركي (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٩١).

والواضح، ان بوش ربط، بصورة لا لبس فيها، بين اعطاء ضمانات القروض وبدء المسيرة السلمية في الشرق الاوسط؛ أو بمعنى آخر رهن اعطاء الضمانات بايقاف عمليات التوطين في الارض المحتلة؛ أي ان واشنطن تريد، اولاً، ان تضمن مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام، استناداً الى الشروط الاميركية؛ وتريد، ثانياً، ايقاف بناء المستوطنات الاسرائيلية، الامر الذي يخفّف الكثير من المطالب العربية، التي تصرّ على لائحة طمأنات اميركية، ويشكّل اجراء لبناء الثقة بأهداف واشنطن وبنتائج مؤتمر السلام (جون جوشكو، **المصدر نفسه**، ١٦/٩/١٩٩١).

هل كان اصرار الرئيس الاميركي على تأجيل البتّ في ضمانات القروض واصرار اسرائيل على رفض ذلك ايذاناً ببدء واشنطن بمحاولة «تدجين» اللوبي الاسرائيلي المؤثّر في الرأي العام الاميركي؟ لا تذهب الاوساط الدبلوماسية المطلعة الى تبنّي هذا الرأي، وتشير، في المقابل، الى ان بوش طرح على مؤيدي اسرائيل في الكونغرس اقتراحاً من ست نقاط، تكون أساساً لاتفاق يؤدي الى تأجيل البتّ في ضمانات القروض حتى كانون الثاني (يناير) المقبل. وقد وعد بوش، في هذا الاطار، بوضع «آلية عمل» للضمانات بعد مرور ١٢٠ يوماً؛ وان لا تسعى الادارة، بعد ذلك، الى تأخير البتّ في القروض؛ وأكد دعمه جهود استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات؛ والسعي، مع الدول الاخرى، من اجل مساعدة اسرائيل في الحصول على ضمانات قروض؛ وخفض قيمة الكفالة لضمانات القروض، التي ستضعها الادارة جانباً؛ وتحمّل واشنطن أية خسائر قد تتكبّدها اسرائيل نتيجة طلب التأجيل (ديفيد هوفمان وجاكسون ديهل، **المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٩١).

على هذا الاساس، تراجع مؤيدو اسرائيل في الكونغرس عن مواجهة الادارة الاميركية، ووافقوا على طلبها تأجيل البتّ في ضمانات القروض لاسرائيل. وجاء هذا التراجع في بيان أصدره كل من رئيس مجلس النواب، توماس فولي، وزعيم الغالبية الديمقراطية في المجلس، النائب ريتشارد غيبهارد، وزعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ،